إستراتيجية وطنية لرعاية كبار السن

الحكومة تحدد سعر شراء القمح للموسم القادم بـ٤٢٠٠ ليرة وتوافق على منح التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحرائق في اللاذقية

«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»: السعر غير مناسب وكان المقترح ٤٥٠٠ ليرة

هناء غانم

أقر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وحمايتهم والتي تعكس إستراتيجية التزام الدولة ببناء بيئة داعمة لهم تحترم خصوصيتهم واحتياجاتهم وتؤكد الحرص على إبقائهم في محيطهم الطبيعي وتأمين الرعاية الاجتماعية الكاملة لهم.

كما أقر المجلس البرامج التنفيذية للإستراتيجية التي تحدد دور ومهام كل وزارة في هذا الإطار، بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية والأمن المالي والبيئة التمكينية للمسنين وتأصيل مكانتهم عند الأجيال الناشئة ومنحهم ميزات خاصة عن طريق الوزارات والنوادي والنقابات تمكنهم من القيام بنشاطات تسهم في تحسين حالتهم الصحية والنفسية، إضافة إلى توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق بما يخدم تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن.

وحدد المجلس السعر التأشيري لمادة القمح للموسم الزراعي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ بـ٤٢٠٠ ليرة سورية لكل كيلو غرام، ووافق على منح التعويضات عن الأضرار الزراعية الناجمة عن الحرائق في محافظة اللاذقية وتوفير الاعتمادات اللازمة والبالغة نحو ١١ مليار ليرة سورية، كما وافق المجلس على طلب وزارة الزراعة البدء بتوزيع مخصصات القطاع الزراعي من المحروقات عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية.

هذا ووافق المجلس على إعادة تشكيل اللجنة العليا للإغاثة وتحديد مهامها والآليات التنفيذية إضافة إلى مهام اللجان الفرعية بالمحافظات، حيث تعمل على تنظيم الأعمال الإغاثية بما فيها تلقي وتقديم المساعدات والمنح والخدمات بشكل مباشر وغير مباشر للمجتمعات المحلية المتضررين من الكوارث والأزمات وتخفيف المعاناة عن المتضررين وتوفير سبل العيش وتحقيق التعافي، وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية المعنية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة العمل على رفع نسبة إنجاز المشروعات الواردة في الاعتمادات الاستثمارية لكل وزارة ضمن موازنة العام الحالي، والإسراع بإنجاز مشروعات الصكوك الخاصة بدمج مؤسسات القطاع العام ذات الاختصاص والمهام المتشابهة بهدف تطوير عمل هذه المؤسسات وتعزيز دورها الخدمي والتنموي والإنتاجي والاستثمار الأفضل لكوادرها البشرية وبناها التحتية.

وطلب المهندس عرنوس من الوزارات المعنية المتابعة المباشرة لتنفيذ بنود القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٣ لناحية معالجة الأوضاع القانونية والجمركية للبضائع والآليات المفقودة العائدة للمستثمرين في المناطق الحرة بما يحقق انسيابية العمل الاستثماري وتنشيط الدور المهم للمناطق الحرة في الاقتصاد الوطني، مشدداً على متابعة تنفيذ الاتفاقيات مع شركاء التعاون الدولي ورفع مستوى التبادل التجاري مع الدول الصديقة والشقيقة.

كذلك اعتمد المجلس مذكرة وزارة العدل المتضمنة آليات معالجة الكفالات المصرفية الصادرة عن المصارف العاملة والمستحقة لمصلحة الجهات العامة وذلك بغية الحفاظ على استقرار النظام المصرفي دون الإخلال بحقوق الجهات العامة.

ووافق المجلس على استكمال ترميم وإعادة تأهيل ٣٠ شقة في مساكن الشرطة بحرستا، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول السعر الجديد للقمح، أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن سعر القمح الذي أقرته الحكومة غير مناسب لهم في ظل ارتفاع تكلفة زراعة القمح موضحاً أن اتحاد الفلاحين وبعد دراسة التكاليف الواردة من المحافظات والتي قامت بها لجان من الجهات الحكومية بالتعاون مع مديرية الاقتصاد في اتحاد الفلاحين، تم الاتفاق على أن يكون السعر ٤٥٠٠ ليرة بالحد الأدنى وخاصة أن هناك الكثير من التكاليف من بذار وأدوية وأسمدة إضافة إلى أن الفلاح يلجأ لشراء المازوت من السوق السوداء لأن المخصصات المحددة غير كافية، لكن السعر جاء بناء على مقترح وزير الزراعة.

وأشار الخليف إلى أن الاتحاد يأمل من الحكومة أن ترفع السعر أو أن تقوم بمنح مكافأة مجزية للفلاح حتى يستطيع تغطية التكاليف، لافتاً إلى أنه ومنذ البداية تمت المطالبة بأن يكون السعر أكثر من ذلك حتى يتم تشجيع الفلاح على الزراعة بالموسم القادم.

تقييم عمل مجمع التأمين على المصارف

مقصود لـ«الوطن»: المجمع لديه قدرة على تغطية أي خطر بأي مصرف مهما بلغت قيمته

عبد الهادي شباط

بعد نحو عامين على تأسيس مجمع إعادة تأمين المصارف الشاملة، عقدت اللجنة الفنية للمجمع جلسة خاصة لتقييم نتائج عمل المجمع وخاصة الأعمال الفنية والمالية منذ بداية العام الجاري والوقوف على ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية انعكست على سوق التأمين المحلية وتحديد النقاط الواجب العمل على تطويرها للارتقاء بأعمال المجمع ومواكبته للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد ودراسة السعات الاكتتابية واقتراح زيادتها لتتوافق مع التضخم الحاصل في السوق المحلية، وذلك بما يلبي متطلبات العمل المصرفي، إضافة إلى دراسة اتفاقيتي إعادة تأمين أخطار الحريق والتأمين البحري.

ومن خلال التقييم تبين تحقيق المجمع لأهدافه كالاستفادة من القدرة المالية لشركات التأمين جميعها في تغطية الأخطار من خلال مشاركتها جميعاً لتغطية كل خطر مصرفي، وتوفير كتلة جيدة من القطع الأجنبي التي كانت تُسدد لمعيد التأمين الخارجي، وتحقيق تغطية تأمينية حقيقية مضمونة وشفافة للقطاع المصرفي السوري، وفي ذلك ممارسة لقطاع التأمين لدوره الوطني في حماية مكونات الاقتصاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت أمينة سر اللجنة الفنية في المجمع عبير مقصود أنه منذ إحداث المجمع تم إجراء عدة تعديلات على السعات الاكتتابية عبر زيادة الطاقة الاستيعابية وفي التعديل الثاني زادت السعات لثلاث من التغطيات الأساسية انسجاماً مع حاجات القطاع المصرفي وأنه سيتم خلال المرحلة المقبلة رفع للطاقات الاستيعابية بما يلبي حاجة هذا القطاع.

مبينة أن المجمع لديه قدرات على تغطية أي خطر يحدث في أي مصرف مهما بلغت قيمة هذا الخطر. وهذا أول مجمع لإعادة التأمين كفكرة وثقافة بديلة عن إعادة التأمين الخارجي حيث تتمحور فكرة المجمع للاستفادة من الطاقات القصوى لشركات التأمين العامة والخاصة بما يحقق اكتفاءً ذاتياً وفق الظروف العامة التي يمر بها البلد علماً أنه لا بد في العمل التأميني من توافر المعيد الخارجي بغية تشتيت الخطر بما لا يسهم في تركز الخطر ضمن حدود الاقتصادات الوطنية.

وحالياً يتم العمل على مواكبة الاحتياجات المحلية وتعزيز الطاقات الاستيعابية من خلال استثمار كل الطاقات المالية والفنية في قطاع التأمين حيث يغطي المجمع حالياً تغطية شاملة لـ ١٤ مصرفاً عاملاً في السوق المحلية السورية بجميع العمليات المصرفية بدءاً من النقدية في الخزينة ونقل الأموال وغيرها ضمن التغطيات السبع التي شملتها بوليصة التأمين وتم تحديد الأسس الفنية لهذه الوثيقة والحدود والضوابط الاكتتابية ونموذجها.

وحالياً أي شركة تأمين ترغب في مجال التأمين على المصارف هي حكماً منضمة لمجمع إعادة التأمين على المصارف، وأشارت إلى أنه تم توقيع اتفاقية بين كل شركات التأمين الخاصة والاتحادية في فرعي التأمين على الحريق والتأمين البحري على نمط عمل مجمع المصارف وبرعاية هيئة الإشراف على التأمين للمشاركة في مختلف الأخطار بما يفوق القدرات الاستيعابية لدى الشركات وهناك عمل لتطوير هذه التجربة بما يلبي متطلبات الاقتصاد.

لقاءات بين اتحاد فلاحي سورية ونقابة عمال الزراعة بالأردن

لم يتم التوقيع على أي اتفاقيات وكان الهدف الاستفادة من التجربة السورية

رامز محفوظ

استقبل أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين رئيسة نقابة عمال الزراعة والمياه والصناعات الغذائية في الأردن الدكتورة بشرى السلمان، وعضو مجلس إدارة النقابة أحمد الرباطي، وخلال اللقاء قدم عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين محمد عطية بلول شرحاً لهيكلية الاتحاد العام للفلاحين في سورية وشرحاً مفصلاً عن الجمعيات، مؤكداً أهمية العلاقات بين المنظمات في البلدين وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات المشتركة.

من جهتها أشارت رئيسة نقابة عمال الزراعة والمياه والصناعات الغذائية في الأردن إلى أهمية التبادل التجاري بين سورية والأردن وإعادة العلاقات بين البلدين، مبينة أهمية هذه العلاقات وأن سورية كانت ولا تزال نبض الوطن العربي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين رئيس مكتب الشؤون الزراعية محمد الخليف أن اللقاء مع رئيسة نقابة عمال الزراعة والمياه والصناعات الغذائية في الأردن وعضو مجلس إدارة النقابة تم بناء على دعوة وجهت لهما من الاتحاد العام للفلاحين منذ حوالي الشهر تقريباً أثناء وجود وفد من الاتحاد العام للفلاحين في الأردن.

ولفت إلى أن الهدف من اللقاء هو الحديث عن تبادل الخبرات والمنتجات الزراعية في البلدين، إضافة للاطلاع على الواقع الزراعي في سورية وعمليات تسويق الحبوب وهيكلة ودور المنظمة الفلاحية في القطر، موضحاً أنه خلال اللقاء تقديم شرح مفصل لأعضاء الوفد الأردني عن كل القضايا المتعلقة بالوضع التنظيمي والوضع الزراعي والاقتصادي، إضافة لاطلاعهم على دور الاتحاد العام للفلاحين على مستوى القطر بالنسبة للأمور التي تخص الفلاحين على كل الصعد سواء الزراعية أو الاقتصادية وغيرها واطلاعهم على آلية تنفيذ الخطة الزراعية في سورية، مشيراً إلى أنه تم تزويدهم بكل المعلومات التي يمكن أن يستفيدوا منها باعتبار أن التنظيم في الأردن مازال على مستوى نقابة حتى تاريخه وليس على مستوى اتحاد مثل سورية.

وأشار إلى أنه تم التطرق إلى موضوع زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والقطن في سورية، لافتاً إلى أن إنتاج الأردن من القمح والقطن أقل من إنتاج ماتين المادتين في سورية.

وبين أنه لم يتم التوقيع على أي اتفاقيات لتبادل المنتجات الزراعية بين البلدين خلال اللقاء مع الوفد الأردني إنما كان اللقاء عبارة عن شرح للواقع الزراعي في البلدين، متوقعاً أن يتم التوقيع على اتفاقيات خلال لقاءات قادمة مع الوفد الأردني.

سورية تصدّر المدافئ للخارج.. والطلب عليها محلياً ضعيف

مدافئ المازوت تبدأ بمليون وتنتهي بثمانية ملايين والحطب أقل بقليل

أصحاب محال لـ«الوطن»: السبب قصر عمر موسمها وارتفاع تكاليف تصنيعها

نور هيفا

رغم ضعف الطلب الذي تشهده المدافئ بحكم عمرها الطويل بالاستخدام، تخطت أسعار بعضها هذا العام حاجز الـ٨ ملايين وأكثر، ليكون فرق الارتفاع بين العام الماضي وهذا العام بحدود ثلاثة أضعاف، من دون التفكير بمحرك عملها (المازوت) وصعوبات تأمينه، ولم يكن البديل عنها، أي مدافئ الحطب، أقل تكلفة مع صعوبة الاعتماد على الكهربائية منها.

ضمن جولة لـ«الوطن» في سوق المناخلية بدمشق الذي يعتبر سوق المدافئ الرئيسي بأسعار الجملة، تراوح سعر مدفأة المازوت بين مليون و٥٠٠ ألف إلى ٣ ملايين ليرة، تبعاً لحجمها ونوعيتها وكمية الحديد الداخلة بتصنيعها، فيما وصل سعر مدافئ (التيربو) التي تعمل على المازوت والكهرباء إلى ٨ ملايين ليرة، حسب جودة الصاج والتوربين، وتراوح سعر مدفأة الحطب بين ٨٠٠ ألف ومليون ليرة، حسب حجم الصاج ونوعيته وبعضها يصل سعرها إلى ٥ ملايين ليرة.

أما عن مدافئ الوقود الحيوي التي درج استخدامها العام الماضي مع صعوبة تأمين مازوت التدفئة، فتراوحت أسعارها بين مليون و٣ ملايين ليرة، تبعاً لحجمها وشكلها، في حين تراوحت أسعار مدافئ الكهرباء والغاز بين مليون ومليونين ليرة، تبعاً لعدد الشمعات والتوربين.

هذه الأسعار ليست نهائية للحصول على مدفأة الشتاء حيث ستضاف إلى ذلك أسعار مستلزمات التركيب، حيث تراوح سعر (البواري) بين ٢٥ و٣٠ ألف ليرة، و(الكوع) نحو ٢٥ ألف ليرة، أما صحن المدفأة حسب وزنه فهو بين ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف ليرة، وأوراق التثبيت بلغ سعر البكرة بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة.

بعض باعة المدافئ برروا هذا الارتفاع بالأسعار رغم قلة الطلب عليها باستغلال عمر الموسم القصير لها فهو لا يتعدى الشهر إضافة لارتفاع تكلفة تصنيعها وصعوبة تأمين المواد الأولية وأجور نقلها من معاملها الكائنة بالريف، لافتين إلى ضعف الإقبال وضعف حركة البيع والشراء، واعتماد معظم المستهلكين على شراء المستعمل منها، أو الاعتماد على التصنيع اليدوي المحلي بتغيير معالم المدافئ من مازوت إلى حطب.

مدير صناعة ريف دمشق محمد فياض بين أن صناعة المدافئ تتم عبر معامل تابعة للقطاع الخاص، نافياً وجود معامل تابعة للقطاع العام، وأن مهمة المديرية تقديم التسهيلات لهذه المعامل وتقديم الترخيص اللازم لبدء عملها، مضيفاً: إن المديرية لا علاقة لها بتحديد الأسعار، فالتسعير يتبع لمديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر لجنة خاصة تقوم بتحديد الأسعار وفقاً للتكاليف الحقيقية مع تحديد نسبة ربح للصناعي بمقدار ٥ بالمئة مع احتساب أرباح تاجر الجملة وتاجر المفرق.

وأكد فياض لـ«الوطن» أن هذه المعامل تقوم بتصنيع نوعين من المدافئ التي تعمل على المازوت والمدافئ الكهربائية، لافتاً إلى أن مواد التصنيع الداخلة فيها مستوردة وتخضع لارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه إضافة لعمليات التصنيع وهو ما يعلل أسباب ارتفاع أسعار المدافئ رغم قلة الطلب عليها، فهناك مدافئ تحوي حراقاً وهي مرتفعة الثمن جداً، أما المدافئ العادية بين المازوت والتوربين العادي فهي أرخص منها.

وعن عدد المعامل الموجودة في ريف دمشق أوضح فياض أن عدد المعامل العاملة في صناعة مدافئ المازوت بلغ ٩ معامل وقسم منها يصنع مدافئ التيربو، و١٢ معملاً لمدافئ الكهرباء (دفايات كهرباء – وغاز وكهرباء)، إضافة لمعامل صناعة مدافئ الحطب وهي قليلة جداً لا تتجاوز المعملين.

وعن علاقة قلة الطلب على هذه المدافئ وارتفاع أسعارها بين فياض أن ذلك مرتبط بقلة المحروقات إضافة إلى انخفاض نسب المنافسة بالأسعار بين الصناعة المحلية والعالمية لارتفاع التكاليف محلياً، ما أدى إلى انخفاض الاعتماد على التصدير، حيث كان معظم إنتاج هذه المنشآت يصدر للخارج بكميات كبيرة وبماركات مسجلة ومعروفة كـ«الشمس» مثلاً، لكن ضعف المنافسة خفض التصدير، يضاف إليه ضعف الطلب المحلي وخفض الطاقة الإنتاجية لدى هذه المنشآت إلى ٣٠ بالمئة.

> مدير الصناعة لـ«الوطن»: ١٢ معملاً في ريف دمشق لمدافئ الكهرباء و٩ لمدافئ «التيربو»